شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

باصات مكشوفة على المضحك المبكي!

حقا وفعلاً ان شرّ البلية ما يُضحك. وبلايانا كثيرة للغاية، وهي في الغالب مما يبعث على البكاء المرّ والنحيب الموجع، وهذا بفضل النخبة السياسية المتنفذة في الحكم التي لا تريد للعراقيين أن يكفكفوا دموعهم ويلأموا جراحهم ويغادروا محنتهم التاريخية ويتوقفوا عن لطم الصدور وضرب الظهور وشجّ الهامات. وبعض بلايانا تبعث على البكاء والضحك في آن، وهنا واحدة منها.

الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود التابعة لوزارة النقل أعلنت للتو انها بصدد استيراد حافلات مكشوفة الرأس (بلا سقف) لتعزيز السياحة في بغداد. ولاستدرار المزيد من الضحك المُبكي أو البكاء المُضحك منّا، أعطى أحد مسؤولي الشركة تفاصيل خطة استيراد هذه الباصات وتشغيلها في العاصمة، فهي (الباصات) ستسير في أوقات معينة وفق جدول زمني محدد.

المسؤول أضاف انه سيتم تسيير هذه الباصات في شارع أبو نواس وفي شارع كورنيش الأعظمية وبين الأعظمية والكاظمية، معتبراً انها (الباصات) "ستُضفي جمالية وأماناً واستقراراً" على العاصمة.

تخيّلوا معي المشهد: باصات مكشوفة الرأس(بلا سقف) من النوع الذي يسير في بعض شوارع لندن وأمستردام وباريس وبرلين وسواها من مدن العالم الكبرى، وبخاصة الشوارع القديمة التي تحتوي على مبان تاريخية وشواخص معمارية مميزة، فتتوفر للسائحين فرصة التعرف على أهم معالم المدينة والاستمتاع بمشاهدها ومناظرها الخلابة في رحلات نهارية وأخرى ليلية.

تخيّلوا ان هذه الباصات قد استوردت فعلاً وسُيّرت فعلاً في شوارع عاصمتنا الموصوفة في تصريح المسؤول الحكومي فماذا سيرى السائحون؟ أكوام النفايات.. الأرصفة المهدمة.. الشوارع المحفّرة .. برك المياه الآسنة.. الحيوانات السائبة .. الأطعمة المكشوفة للغبار والحشرات ودخان السيارات في العربات على الأرصفة وفي الشوارع، وكذلك بيوت الحواسم سيئة التصميم. أما المناطق والمعالم الجديرة بالمشاهدة في بغداد فلن تمر بها هذه الباصات، وهي على وجه التحديد: شارع الرشيد، باب المعظم، الميدان، منطقة القشلة، شارع الشيخ معروف، علاوي الحلة، المحطة العالمية، شارع الشيخ عمر، شارع الكفاح، الباب الشرقي، شارع السعدون، وشارع النضال.

وحتى لو توسعت خطة الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود لتتضمن مرور الباصات السياحية هذه بمناطق بغداد التاريخية ومعالمها الحضارية، فكيف ستحل الشركة مشكلة الاختناقات المرورية في الشوارع والساحات وبخاصة عند نقاط التفتيش؟ وكيف ستتعامل مواكب المسؤولين اللجوجة اللحوحة مع هذه الباصات؟ بل كيف ستتفادى الشركة ان تتشابك رؤوس السياح مع ما يغطي شوارعنا من الأسلاك الشائكة المكهربة المتصلة بالمولدات؟

وأصلاً أين هم السياح الذين سنضع هذه الباصات في خدمتهم؟

ما يُبكي ويُضحك في الآن نفسه في هذه القضية ان بغداد، كما سائر مدننا، تفتقد الى باصات النقل العمومي والى القطارات الأرضية وتحت الأرضية أو المعلقة التي نحتاجها احتياجاً عظيماً.

الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود تريدنا أن نركب الباصات السياحية الفخمة مكشوفة الرأس بينما لا نجد الباصات العادية التي تنقلنا الى بيوتنا ومقار أعمالنا، مثلما كانت الراحلة ماري انطوانيت تريد للجياع الفرنسيين أن يأكلوا الكعك الأبيض الفاخر وهم لا يملكون ما يشترون به الخبز الأسود.

دولة القانون يكشف طلبه العودة إلى منصبه ويمهله ٥ أيام للاعتذار للمالكي

مقرب من المطلك لـ(المدى): نائب رئيس الوزراء أخطأ وعليه الاستقالة

دعا قيادي بارز في جبهة الحوار الوطني، ومقرب من نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، الاخير الى تقديم استقالته، تجنبا للحرج الذي قد يتعرض اليه اذا ما تم حجب الثقة عنه امام مجلس النواب، مستبعدا في الوقت نفسه ان يقبل رئيس الحكومة نوري المالكي الاعتذار في حال تقديمه. وكان المطلك قد اعتبر في وقت سابق المالكي دكتاتورا أسوأ من صدام، مما جعل رئيس الوزراء يمنحه اجازة مفتوحة كما طلب من البرلمان إقالته

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

هذا التردي في العلاقات اضيف الى الازمة السياسية التي تعيشها البلاد بين ائتلافي العراقية ودولة القانون والتي من المؤمل حلها خلال المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني. وفي تطور لاحق، دعا مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، المطلك الى الاسراع في تقديم اعتذاره قبل انعقاد جلسة البرلمان القادمة في الـ ١٤ من الشهر الحالي، مستدركا "لكن هذا الامر لايعد نهاية المطاف، فالتحالف الوطني اشترط قبول المالكي الاعتذار". ونقلت (المدى) عن مصدر بداية الاسبوع الحالي، "ان نائب رئيس الوزراء ينوي خلال الايام المقبلة تقديم اعتذار مكتوب كما اشترطه المالكي من اجل عودته الى منصبه في الحكومة".

ويتواجد المطلك حاليا في تركيا من اجل البحث مع المسؤولين هناك الاوضاع السياسية، لكن محمد سلمان القيادي في جبهة الحوار قال "اذا كان الغرض من زيارة المطلك انقرة بحث أزمته مع المالكي، وهو امر وارد، فإنه وقع في المحظور". واوضح سلمان في مقابلة مع (المدى) امس، "ان خلافات رئيس الحكومة مع نائبه داخلية، وعليه حلها داخل العراق من خلال المباحثات مع جميع الكتل السياسية، كما ان سوء العلاقات العراقية مع تركيا يجعل من توجهاته نقطة تحسب عليه في مواجهة التحالف الوطني المصر على ابعاده من منصبه"، محذرا المطلك "من اشراك تركيا في هذا الخلاف حتى يكون لدى دولة القانون ذرائع بوجود اجندات اقليمية تتعبها القائمة العراقية في تسوية مشاكلها السياسية مع خصومها". وبخصوص خلافات المطلك مع رئيس الوزراء وامكانية اقالة الاول، بين سلمان "اغلب المؤشرات تدل على عدم امكانية استمرار المطلك في منصبه، فالتحالف الوطني حين وضع خيار الاعتذار فإنه اشترط موافقة المالكي، وهو ما صعب هذا الطريق لتسوية الخلاف بين الطرفين". ووجه القيادي في جبهة الحوار انتقادات ضمنية الى نائب رئيس الوزراء، بالقول "بما ان المطلك رضي لنفسه ان يكون جزءا من المنظومة الحكومية فعليه تحمل تبعات الفشل كما يجني ثمار النجاح او الخروج والتزام دور المعارضة، وبالتالي فإن المزج بين منصبه كنائب للمالكي وتصريحاته الاخيرة امر غير معقول". وخلص سلمان الى "ان تصريحات المطلك الاخيرة تجاه المالكي غير سليمة بالمرة، وعليه تقديم الاستقالة مبكرا ليتجنب الحرج من اقالة امام البرلمان والاعتذار من رئيس الوزراء، ومن بعدها يكون ترشيح شخصية اخرى مناسبة من داخل جبهة الحوار". وكشف ائتلاف دولة القانون،عن اتصال هاتفي بين مكتب المالكي ونائبه بخصوص امكانية عودة المطلك الى جانب وزراء العراقية الذين انهوا في وقت سابق قطيعة جلسات الحكومة، رئيس الوزراء رفض ذلك مشترطا تقديمه الاعتذار. وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون سلمان الموسوي "ان رئيس الوزراء كان قد منح المطلك اجازة مفتوحة، وان ملفه الان في عهدة مجلس النواب من اجل التصويت على استبداله". وتابع في تصريح لـ(المدى) امس "هناك شبه اجماع حتى من داخل العراقية على تقديم شخصية أخرى بدلا عن المطلك تناسب منصب نائب رئيس الوزراء"، وكشف الموسوي عن اتصال بين مكتبي المالكي والمطلك بعد عودة وزراء العراقية الى جلسات الحكومة، وقال "ان رئيس الحكومة شدد على ضرورة تقديم المطلك اعتذارا على ان يكون بشكل مقبول واذا ما حصل هذا الشيء فإنه سيعود الى منصبه". وتابع "ان الوقت قد يفوت على المطلك في تقديم اعتذاره، وليس امامه سوى خمسة ايام تفصله عن جلسة البرلمان المقبلة والتي من المتوقع ان يوضع طلب حجب الثقة عنه ضمن جدول اعمال الجلسة".الى ذلك، بحث نائب رئيس الوزراء اول من امس، مع رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء التركي في أنقرة، العلاقات العراقية التركية وملفات السياسة والاقتصاد والأمن والمياه. وقال بيان لمكتب المطلك انه بحث واردوغان جملة من الملفات والقضايا في مقدمتها العلاقات العراقية التركية وسبل تطويرها بما ينسجم والروابط التاريخية بين الشعبين الصديقين . وجرى خلال اللقاء، بحسب البيان، الذي حضره وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو التركيز على المجالات السياسية والاقتصادية والامنية في ضوء المتغيرات التي تشهدها الدول الاقليمية اضافة الى استعدادات بغداد لاستضافة مؤتمر القمة العربية.

مؤتمر القائمة العراقية الذي قررت فيه مقاطعة جلسات البرلمان...(ارشيف)

نائب رئيس المجلس لـ(المدى): متفقون مع الإسلامي والكردستاني على عدم التغيير

العراقية تسعى للإطاحة بحكومة ديالى وكسب منصب المحافظ

□ ديالى/ المدى

تسعى الكتلة العراقية في مجلس محافظة ديالى إلى تغيير الحكومة المحلية، بعد أن ذهب مشروع الإقليم الذي صوت عليه مجلس المحافظة في وقت سابق أدراج الرياح، وترى الكتلة ان حصة المحافظة يجب ان تكون لها بالاضافة الى نائب المحافظ، فيما سيعطى التحالف الكردستاني وحسب نواب عن العراقية، منصب رئيس مجلس المحافظة، وعلى أن يحصل التحالف الوطني على منصب نائب رئيس مجلس المحافظة. الأخير، أعلن رفضه مسبقا التعديلات التي تريد العراقية إجراءها داخل الحكومة المحلية، وتؤكد ان الوضع السياسي لا يتحمل مثل هكذا إجراءات، في حين كشفت عن عودة مرتقبة للمحافظ لاداء مهامه. واعتبر نائب رئيس مجلس محافظة ديالى صادق الحسيني ان الانباء التي تتحدث عن تغيير الحكومة المحلية عارية عن الصحة. وتابع الحسيني وهو قيادي في التحالف الوطني في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "ان توجه الكتلة العراقية في ديالى ينطوي على تعجل كبير، فالوضع السياسي يشهد استقرارا كبيرا وان ازمة الاقليم انتهت، وخلال الايام القليلة المقبلة سيعود المحافظ عبد الناصر المهداوي، الى منصبه في ديوان المحافظة". واردف "ان التغيير في المناصب لا يخدم الوضع في ديالى، لان الخلل من خلال القرارات المستعجلة التي اتخذها مجلس المحافظة، لا اعضاء الحكومة المحلية". والمح نائب رئيس مجلس المحافظة الى وقوف الكتلة العراقية في مجلس ديالى وراء طلب تغيير الحكومة المحلية، وقال "الحزب الإسلامي والتحالف الكردستاني ومنظمة بدر يقفون إلى جانب الحكومة المحلية الحالية لأجل تسريع العملية السياسية". أكد النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي أن يوم الجمعة سيتم اختيار إعادة تشكيل الحكومة المحلية في محافظة ديالى وقال الخالدي وهو نائب عن محافظة ديالى في تصريحات نقلتها وكالة الفرات نيوز أن "يوم الجمعة المقبل سيتم اختيار محافظ ونائب محافظ من القائمة العراقية ورئيس مجلس من التحالف الكردستاني ونائب رئيس المجلس ونائب محافظ من التحالف الوطني كما ايضا سيتم اختيار الاسماء أثناء الاختيار".وأضاف ان "هناك إعادة ترتيب لوضع محافظة ديالى إبان الازمة التي تعرضت لها مؤخرا". من جانبه، اعترض التحالف الكردستاني، ايضا على عزم العراقية استبدال الحكومة المحلية في ديالى، في حين اكد ضرورة الانتظار حتى الانتخابات المقبلة لاجراء اي تعديل. وقال النائب الكردستاني شوان محمد طه في تصريح لـ(المدى) امس "ان الوضع السياسي في ديالى لايسمح باجراء تعديلات في الحكومة المحلية وانتخابات مجالس المحافظات على الابواب وبالتالي فإن على مجلس المحافظة التسارع في تقديم الخدمة الى المواطن من اجل الحصول على اصوات في الانتخابات تؤهلهم للظفر بمقاعد يستطيعون من خلالها قيادة المجلس". وصوت مجلس محافظة ديالى في (١٢ كانون الأول ٢٠١١ الماضي)، بغالبية أعضائه على إعلان المحافظة إقليماً إدارياً واقتصادياً، ووقعوا طلباً رسمياً موجهاً إلى الحكومة الاتحادية بشأن القرار، في حين أكد نائب الرئيس صادق الحسيني أن القرار اتخذ من دون موافقة هيئة رئاسة المجلس، معتبراً أن الوقت الراهن "غير مناسب" لمثل هذا الإجراء، كما شهدت المحافظة حركة احتجاجات شعبية واسعة ضد القرار، مما أضطر غالبية أعضاء كتلة العراقية في مجلس المحافظة وإدارتها (وهم الأغلبية) إلى اللجوء لقضاء خانقين، ١٠٥ شمال بعقوبة، تخوفاً من الأوضاع الأمنية "غير المستقرة" التي برزت عقب إعلان الطلب، في حين أكدت الأجهزة الأمنية استقرار الأوضاع الأمنية و"عدم وجود مبرر" لأي مخاوف من استئناف المسؤولين إعمالهم في إدارة المحافظة ومجلسها.

صادق الحسيني

لجنة الثقافة النيابية: قانون لتحديد تصريحات النواب

□ بغداد/ المدى

قالت لجنة الثقافة والإعلام النيابية، أن عددا من أعضاء مجلس النواب يلقون باللوم على بعض القنوات الفضائية العراقية التي تسعى لإثارة "النعرات الطائفية" في البلاد، فيما أكدت أنها ماضية لتشريع قوانين مشابهة لقوانين في دول اوربية لحماية المواطن من الاضرار التي قد تلحق به نتيجة لمتبنيات بعض الفضائيات بينما رفض نواب تشريع قوانين تحدد السياسيين والنواب معتبرين تشريع مثل هكذا قوانين تكتيما للأفواه بطريقة جديدة مطالبين بضرورة وضع ضوابط مهنية تمنع التصريحات المتشنجة والطائفية . وتتهم الحكومة العراقية بعض القوات الفضائية بتبنيها منهجا معاديا لعملها عبر التأشير على مواطن الخلل دون الإشارة الى انجازات قدمتها الحكومة على مدى السنوات الماضية.وشهد العراق افتتاح العديد من القنوات الفضائية الى جانب اصدار العشرات من الصحف والمواقع الاخبارية بعد اسقاط النظام السابق نيسان عام ٢٠٠٣ على يد القوات الاميركية. وقال رئيس اللجنة علي الشلاه في تصريح صحفي إن "عددا كبيرا من اعضاء مجلس النواب يلقون باللوم على بعض من الفضائيات العراقية بإثارة النعرات الطائفية وتهديد بعض العراقيين في سوريا من خلال التصريحات المتشنجة". وأوضح الشلاه "نحن كسياسيين اذا ما دفعنا ثمنا كي تستمر حرية التعبير لا باس ولكن على ان لا تلحق ضررا بالمواطنين"، مشيرا الى ان "هناك قوانين تشابه القوانين المعمول بها في الكثير من الدول الأوربية ومنها قانون التشهير وغيرها سيتم تشريعها خلال الفترة المقبلة كي يكون المواطن العراقي بمنأى عن الأذى". ودعا الشلاه "الفضائيات العراقية الى الابتعاد عن اثارة النعرات الطائفية"، مؤكدا أن "الدولة العراقية بدأت تثبت اقدامها في الارض والذين يكذبون ستنتجه مصداقيتهم الى التراجع والشعب العراقي سيعلم من تسبب بمقتل العراقيين ومن الذي روج للإرهابيين ومن الذي روج لأجندات إقليمية" حسب قوله. وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد قال اول من امس خلال كلمة له في الاحتفالية التي أقامها مجلس النواب بمناسبة المولد النبوي، إن "المؤسسة الإعلامية التابعة للدولة تمول من المال العام وعليها أن تمثل نبض الشارع بكل حيادية"، داعيا إياها إلى "عدم التحريض الطائفي والعرقي". بالمقابل اعتبر نواب اخرون ان تحديد قانون للسياسيين يعتبر تكتيما للافواه بطريقة جديدة الا انهم طالبوا بوضع ضوابط تحد من ظاهرة تصريحات النواب المتشنجة .

وقال النائب عن الكتلة البيضاء شاكر كتاب "هناك مشكلة يعانيها النواب اولا بكثرة التصريحات التي تكون بعيدة عن الواقع السياسي واصفا السياسة بالعراق "بالطائفية" .

واشار كتاب في تصريح للمدى ان استخدام التصريحات بهذه الطريقة هو إساءة للبلد وللعملية السياسية . مستدركا "ان هناك كثيرا من النواب يتعمد اثارة النعرات الطائفية مستغلا مشاعر كثير من الجماهير بهذه التصريحات . منتقدا ما تنوي اليه لجنة الثقافة والاعلام البرلمانية بتشريع قانون يحد من تصريحات النواب الذين لديهم رؤى مختلفة عن الآخرين مطالبا بوضع ضوابط تحدد هذه التصريحات بعيدا عن الإثارة والتخندق الطائفي.لجنة حقوق الإنسان البرلمانية لم تذهب بعيدا عما طرحه النواب معتبرة تشريع قانون سابقة خطيرة من نوعها . عضو اللجنة النائب علي الشبر عن كتلة المواطن قال على النائب ان تكون لديه صلاحيات واسعة باعتباره هو من يمثل الشعب هو اعلى سلطة بالبلد فالتصريحات التي يطلقها هي من ضمن مسؤولياته . واضاف شبر على الجميع ان يتفهم ان النائب يتمتع بالحصانة ولديه امكانية التحدث في اي موضوع ومن مصلحة الحكومة ان تكون جهة مراقبة وتنتقد وتقدم آراءها وافكارها من خلال وسائل الاعلام المختلفة وعليها ان تتقبل الانتقاد . بالمقابل دعا عضو اللجنة الى ان يكون النائب ملتزما بما يقوله او يدلي به امام وسائل الاعلام وعلى النائب ان يكون ممتلكا للحقائق والمعلومات الدقيقة . واعتبر شبر ما تقوم به وسائل الاعلام كافة يدخل في ضمن اختصاص مهنتها وهي غير مسؤولة عما يدلي به النواب من تصريحات وهي ناقلة للأحداث مطالبا في الوقت نفسه ان تكون الحكومة محترمة للسلطة الرابعة وان تفسح المجال لها في إيصال المعلومات للمواطنين . وأشار الى ان ما شهدته الأحداث الأخيرة بخصوص رفع الحصانة على بعض النواب يعد امرا مشابها لما تقوم به لجنة الثقافة والاعلام بتكتيم الأفواه وتحديد واجبات النائب واصفا طلبات رفع الحصانة بإرهاب النائب وتخويفه وملاحقته .وتمول الحكومة شبكة الاعلام العراقي الى جانب تمويل مجالس المحافظات فضائيات ناطقة باسم المحافظات اسست خلال السنوات الماضية.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون